كذلك لم يجب الضمان على واحد منهما لانه لم يوجد التعدي من الاول في الايداع
ولا من الثاني في القبض انتهى **قوله** فكان متعديا بالدفع فيضمن وفيما سبق
ضعيف لان المودع ليس بمالك اصلا لانه ليس بمالك لعين الوديعة ولا لمنفعتها
وانما هو رجل ملك منافع نفسه فلا يملك تسليم الوديعة الى غيره **قوله** في المتن
معا الف ادعى رجلان الخ صورة المسئلة في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي
حنيفة في الف درهم في يدي رجل ادعاها رجلين كل واحد منهما يدعي انه اودعها
اياه فابى ان يحلف لهما قال يكون هذه الالف بينهما ويغرم الفا اخرى فيكون
بينهما نصفين الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قال الفقيه ابو الليث في شرح
الجامع الصغير وفي قوله ان ابى ليس لا يجب عليه الا دفع الالف بعينها لانه لم يأخذ
الا الفا واحدة فلا يجب عليه الف اخرى اما مذهب علمائنا فلانه لما نكل لاحدهما
وقد اقر انه قبض منه الفا فلما نكل للاخر فقد اقر انه اخذ منه الفا فلما اقر لكل واحد
منهما بالف ولم يصل لكل واحد منهما الا حصة يلزمه غرامة الف ليكمل لكل منهما تمام الالف
بيان المسئلة ان كل واحد من المدعيين ادعى دعوى صحيحة لاحتمال الصدق في دعوى
كل منهما فتوجهت اليمين لكل واحد منهما على المنكر لقوله عليه الصلاة والسلام
البينة على المدعي واليمين على من انكر ولكن يحلف لكل واحد منهما على الانفراد لان
كل واحد منهما ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا انكر يحلفه انتهى اتقاني **قوله**
لا اقراره على قولهما انتهى **قوله** اويذكر له اياه اي يعلمه قوله ابي حنيفة انتهى **قوله**
وبايهما الذي بخط الشارح ولايهما انتهى **قوله** او لاخرهما اي فانه بعد نكوله للاول
ان نكل للثاني تكون الالف بينهما ويقضى لهما جملة وان حلف للثاني كان كما لو لم
للاول انتهى **قوله** لانه يلزمه شيء اي قبل قضاء القاضي انتهى قاري الهداية **قوله**
ووضع المسئلة في العبد قال الاتقاني ولكن الخصاف وضع المسئلة في العبد في ادب
القاضي انتهى **قوله** فينبغي ان يحلف الخ قاله الاتقاني قال الخصاف ينبغي ان
يحلفه على هذا الوجه عند محمد خلافا لابي يوسف انتهى **قوله** بناء قال الاتقاني
وجه لسان ان النكول اقرار ضمنا لا قرارا بلو دية ضمن عند محمد فلذا بالنكول وعند
ابي يوسف لم يضمن شيئا بالاقرار فلذا هنا بالنكول انتهى **قوله** ودفعها الى غيره
اي بالقضاء انتهى اتقاني

كتاب العارية

قوله في المتن هي تمليك المنافع قال الاتقاني هذا اختيار ابي بكر الرازي انتهى
قوله وقال الكرخي والشافعي قال الاتقاني وجه قول الكرخي انها لو كانت تمليك المنافع
لا الاباحة لكان بيان المدة من شرطها لان عليكها تمليكها مع الجهالة لا يصح اصله
الاجارة ولانها لو كانت تمليكا لجاز اجارة المستعير من غيره كالمستأجر ولها ينعقد
بلفظ الاباحة بان قال اعرتك وكوب هذه الدابة او بعتك لبس هذا الثوب منك ولذلك
يصح نفي الضمان المستعير عن الاستهلاك فلو كان تمليكا لم يصح كما في الاجارة الا ترى انه لو اجر
داره شهرا ثم قبل انقضاء المدة لو نهاه عن الانتفاع بها لم يصح وجه ما ذهب اليه ابو

بكر الرازي

بكر الرازي انه العارية والعارية احدهما مشتق من الاخر ولكن خص كل واحد منهما
باسم فقالوا في تمليك الاعيان عورية وفي تمليك المنافع عاريه فدل على ان العارية
تمليك لا الاباحة انتهى **قوله** ولهذا تنعقد بلفظ التمليك اي فانه لو قال ملكتك
منافع هذا العين شهرا ينعقد عارية انتهى اتقاني **قوله** لان المباح له لا يملك انتفاعا
بلفظ الاباحة بسبيل الاستعارة كما ينعقد بلفظ الاجارة بلفظ الاعارة وانما لم يملك المستعير
الاجارة لان الاجارة عقد جائز لازم فلو جاز له ان يؤجر انقلبت من الجواز الى اللزوم
وفيه ضرر بالمعير وخرج الجواب عن صحة النقض لانها لما كانت جائزة كان للمعير ان
ينهاه انتهى اتقاني **قوله** ليس له ان يبيع لغيره اي كالمباح له الطعام لا يجوز له
ان يبيع من غيره انتهى اتقاني **قوله** في المتن واطعمك ارضي قال الاتقاني واما
قوله اطعمتك ارضي هذه الارض فهو مستعمل في العارية مجازا لا حقيقة لانه يقال
اطعمه فطعم ونفس الارض لا تطعم فكان المراد ما يخرج منها بطريق اطلاق اسم السبب
على المسبب وهو من طرق المجاز انتهى **قوله** وسمنك ثوبي قال في الهداية في كتاب
الهبة ولو قال سمنك هذه الجارية كانت عارية لما مر وبينا من قبل قال الاتقاني
واشار بقوله لما مر وبينا الى ما ذكره في اول كتاب العارية من قوله عليه الصلاة والسلام
المنحة مردودة والعارية مؤداة وهكذا ذكر الجواب شيخ الاسلام علاء الدين الاسبيجابي
في شرح الكافي من غير تفصيل وقال اذا قال سمنك هذه الارض فهو عارية ولكن شيخ
الاسلام ابو بكر المعروف بخواهرزاده فصل في مبسوطه وقال اذا قال سمنك اذا كان
مضافا الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء العين يكون اعارة وان اضاف الى ما لا يمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه كالدراهم والطعام يكون هبة وذلك لان المنحة تذكر ويراد بها العارية
قال النبي عليه الصلاة والسلام المنحة مردودة واراد به العارية لان الهبة لا تكون
مردودة وانما المردودة العارية وتذكر ويراد به الهبة يقال منح فلان فلانا اي وهب
له واذا كانت اللفظة صالحة للامرين جميعا والعمل بهما متعذر في عين واحدة لان العين
الواحدة لا تصور ان تكون في محلين عارية وهبة في وقت واحد عملنا بهما مختلفين
فقلنا اذا اضيفت المنحة الى عين حمل هبة نحو ما في المكيل والموزون توفيرا على
المعنى حظهما بقدر الامكان انتهى **قوله** في المتن واخذ منك عبدي اي كلفه
حملته خادما لك انتهى **قوله** في المتن وداري لك سكنى قال الاتقاني وفرق شيخ
الاسلام علاء الدين الاسبيجابي في شرح الكافي للحاكم الشهيد بين قوله هذه الدار لك
سكنى او عمرى سكنى وبين قوله فهي لك لتسكنها قطعا او لو قال هي لك لتسكنها كان
تمليكا للدار لانه اضاف التمليك الى رقبة الدار وقوله لتسكنها مستأنفة فلا يتقيد به وجه
قضية العقد انتهى اتقاني وقوله سكنى منصوب على التمييز من قوله لك اي قوله داري
لك محتمل الوجهين من تمليك عين الدار وتمليك منفعة الدار فحرف قوله سكنى تفسيرا
ظاهرا للاحتمال فتعينت العارية انتهى **قوله** المنحة مردودة والعارية مؤداة اي
يجب ردها ويجب اداؤها انتهى اتقاني **قوله** في المتن ولو هلك بلا تعد لا يضمن اقوله

Copyright ... University